بسام الشكعة
رجـــــل
وشـــــعب
في مواجهـــة
الاحـــــتلال

(١٠)

أحوال السجون

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

لقد عانى محمد قطماش الذي أمضى بالسجن ثمانية أعوام عام ١٩٧٥ لمجرد أنه تلقى تدريبًا عسكريًا في الاتحاد السوفيتي (عانى من المرض في الأعوام التالية بسبب التعذيب وسوء المعاملة في فترة السجن) . وكان بعض رفاقه من السجناء السياسيين – في سجن بنابلس – كان بعضهم من الأطباء الذين طلبوا أن يتلقى محمد قطماش عناية طبية وإلا سوف يصبح مهددًا بفقدانه البصر .

هناك حالة أخرى مماثلة وهي التي اهتم بها بسام الشكعة . وهي حالة نادر الفوري . وهي الحالة التي علقت عليها صحيفة آل همشمار في ٢٨ فبراير ١٩٨٠ في مقال كتبه د. آمنون كابلوك وهو الكاتب الّذي وصفه بسام الشكعة بأنه رجل شجاع وصديق لنا .

هو واحد من الصحفيين الإسرائيليين القلائل الذين يكتبون الحقيقة عن معاناة الشعب الفلسطيني .

بعد أن عانى من فترة تعذيب متصلة في سجن نابلس يعد محمد الفوري الذي يبلغ من العمر ٢٨ عامًا حالة يرثى لها . كتب د. كابلوك : لقد عومل بإهمال ووضع تحت حالة السجن الشديدة القسوة بينما كان مريضًا لمدة عام ونصف تقريبًا .

لقد أدى ذلك إلى تدهور صحته وإدراكه تمامًا بحيث لم يستطع التعرف على ابنه الذي ولد وهو في السجن . ولا يستطيع الحديث ولا المشي ولا أن يطعم نفسه . الفوري تم كتابة تقرير عنه قبل إلقاء القبض عليه عام ١٩٧٨ (وقبض عليه في مرة سابقة عام ١٩٧٥) وسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة القيام بأنشطة عدائية (مثل رفع العلم الفلسطيني) يعد نشاطًا عدائيًا .

بعد قضاء فترة السجن أعيد الفوري إلى بيته في نابلس . وأحست زوجته وأصدقاؤه أنه كان بحالة صحية طبيعية ولم يبدو عليه أي شيء يدل على فقدان

الإدراك . وبعد مرور عدة أشهر في ٣٠ أغسطس ١٩٧٨ تم القبض عليه مرة أخرى بتهمة القيام بأنشطة عدائية حيث قيل أنه حاول ضم ثلاثة من الشبان إلى إحدى المنظمات الفلسطينية .

وبعد عدة أعوام تم عرضه على أحد القضاة العسكريين الذي أمر باعتقاله لمدة ستين يومًا . في ذلك الوقت بدأ الشك بأن هناك ثمة شيء خطأ حيث ظهرت آثار التعذيب عليه خلال فترة الاعتقال وقبل المحاكمة على عدة أجزاء من جسمه في نهاية الستين يومًا .

بدلاً من أن يطلق سراحه أو يقدم إلى المحاكمة قدم الفوري إلى القاضي العسكري في ٩ نوفمبر ١٩٧٨ . واستجاب القاضي لطلب السلطات الأمنية ومد فترة اعتقاله سبعة أيام في نهايتها صدر قرار بمد الاعتقال لمدة ستة أشهر أخرى .

في التاسع من أكتوبر ١٩٧٨ أثناء فترة اعتقال الفوري رهن التحقيق قامت زوجته بالاتصال بالمحامية فاليسيا لانجر وأخبرتها أنها حين سمح لها بزيارة زوجها بعد شهرين من اعتقاله وجدته في حالة سيئة إذ أنه لم يستطع التعرف عليها وكان يستطيع التحرك وبصعوبة كما أن نظرات عينيه زائغة ويبدو كأنه فقد عقله .

السيدة زوجة الفوري التي كانت حاملاً في ذلك الوقت عانت من شدة الصدمة . وتذكر أنه حين قبض على زوجها كان بصحة طيبة ولم يكن يعاني من أي شيء .

وعندما سمعت المحامية فاليسيا لانجر القصة تذكرت أنها خلال إحدى زياراتها للسجن أخبرها بعض موكليها أن هناك سجينًا اسمه نادر الفوري فاقد الوعي تمامًا .

في اليوم التالي كتبت السيدة لانجر رسالة إلى قائد السجن تطلب منه تصريحًا بالزيارة حيث أن عائلة الفوري طلبت منها الدفاع عنه .

تلقت إجابة مفادها أنه يمكنها أن تقوم بزيارة المحتجز يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٨ .

وفي اليوم المحدد ذهبت إلى السجن وطلبت لقاء الفوري الذي أحضر إليها بمساعدة اثنين من رفاقه المساجين الذين كانوا يساعدونه على الحركة لأنه لم يكن يستطيع السير على قدميه .

لم يستطع التعرف إليها رغم أنها كانت موكلته وتدافع عنه عام ١٩٧٥ . حاولت أن تجعله يتحدث إليها . لكنه لم يستطع ولم يتفوه بكلمة واحدة فأخبرها بعض المساجين أنه غير قادر على الكلام أو القيام بأي عمل حيث أن زملاءه كانوا يطعمونه ويساعدونه على ارتداء ملابسه والقيام بنظافته .

قالوا أنه قد فقد الاتصال بالعالم وأنه يعيش في عالم آخر . كان غير قادر على الإجابة ولكنه أرغم على التوقيع على ورقة توكيل للمحامي ببصمة يده .

كتب آمنون كابلوك : كان قرار طلب السلطات تمديد فترة الاعتقال لنادر الفوري أمرًا مثيرًا للدهشة . فهذه الخطوة تعتبر إجراء تتخذه السلطات ضد الأشخاص المتهمين بأنشطة إرهابية ولا يوجد دليل ظاهر ضدهم لتقديمهم للمحاكمة .

ويعلق البروفسير إسرائيل شاحاك بأن الأمر ليس فيه ما يدعو للدهشة لأن القرار يتخذ عادة ضد الأشخاص الذين لم يتم بعد تدمير قوى المقاومة لديهم من خلال السجن أو التعذيب لإجبارهم على الاعتراف .

ويكتب د. كابلوك : كما يبدو لم يكن هناك أي مبرر لاعتقال الفوري واحتجازه لأنه لم يكن معروفًا كقائد أو زعيم هذا بالإضافة إلى أنه تم خفض أعداد المحتجزين رهن التحقيقات بسبب الانتقادات التي وجهتها الصحافة والرأي العام الإسرائيلي ضد هذا الإجراء (عام ١٩٧٤ كان هناك عدة مئات منهم) .

ومضى آمنون كابلوك يتساءل عما جرى لنادر الفوري .. كتب يقول :

كان هناك ثمة ثلاث احتمالات أولها : أن المعتقل كان يجري تعذيبه وهو في فترة الاعتقال لإرغامه على الاعتراف أو تقديم معلومات حتى يفقد عقله .

والاحتمال الثاني : هو أن المعتقل لا يعذب ولكن يعاني من صدمة عصبية نفسية بسبب اعتقاله وخوفًا من المحاكمة . وبهذا فإن الاعتقال الإداري (الذي يوضع فيه السجين رهن التحقيق) يعد الإجراء الأمثل – في حالة مثل حالة الفوري – حتى يستعيد صحته ويقدم للمحاكمة .

والاحتمال الثالث : هو أن نادر الفوري كان يدعي فقدان الوعي والإدراك .

والحل الأمثل في هذه الحالة هو استمرار احتجازه حتى يتم توقفه عن الادعاء بالمرض وفقدان الوعي وتوجيه التهمة إليه .

في البداية يضيف د. كابلوك : أن السلطات الإسرائيلية أصرت على أن الاحتمال الأخير هو الأصح . قالوا : الفوري ممثل وينبغي أن يظل تحت الاحتجاز والاعتقال حتى يتوقف عن خداعنا .

وذكرت السيدة فاليسيا لانجر أنهم قرروا أن يكتشفوا إذا ما كان الفوري يخدعهم أم لا وذلك بحرق أعقاب السجائر على وجهه أثناء زيارتها لسجنه شاهدت السيدة لانجر الفوري وقد نقل إليها من سجن رام الله وقد ظهرت على جبهته آثار حرق السجائر . قال لها السجناء أن حراس السجن اعتادوا استخدام هذا الأسلوب لاكتشاف ما إذا كان الفوري يتصنع المرض .

تم إرسال خطاب احتجاج إلى إدارة السجن في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩ تتضمن شكوى من هذا الأسلوب في التعامل ولكن لم يصل أي رد من إدارة السجن .

وبعد فترة قصيرة تم استبعاد احتمال تصنع المرض . وكما يقول د. كابلوك أن الاحتمالين الآخيرين يظلان هما الأرجح .

وحتى يجعل د. كابلوك الأمور أكثر سهولة بالنسبة لنشر مقاله قال أنه مستعد لقبول مزاعم السلطة العسكرية الإسرائيلية من أن نادر الفوري لم يتعرض لأي تعذيب . ثم يمضي قائلاً أنه مستعد لقبول الاحتمال الثاني وهو أن المسجون قد ظل في سجنه ثلاث سنوات بدون إيذاء بدني لكنه تعرض لصدمة عصبية بسبب قسوة الظروف داخل السجون بالنسبة للفلسطينيين مما يؤدي إلى تدهور أحوالهم البدنية والعقلية والنفسية .

ورغم أي شيء يستطرد كابلوك : إذا كان من الممكن قبول مزاعم السلطات العسكرية الإسرائيلية فكيف يمكن فهم الحالات المتدنية والمتدهورة في مثل هذه الحالة التي وصلت إلى حد فقدان المسجون لوعيه تمامًا ولأي إدراك للعالم الخارجي .. وانتابه العجز بحيث أنه لا يتحرك إلا باستخدام كرسي متحرك في تنقلاته .

طالب رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة والمحامية السيدة : فاليسيا لانجر من شخصيات دولية ومؤسسات حقوقية ، كما يقول د. كابلوك سلطات السجن بوضع حد لمعاناة نادر الفوري بأعطائه العلاج المناسب أو إطلاق سراحه . لكن مر عام كامل قبل أن يفرج عنه .

في ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ طالبت السيدة لانجر ضرورة توقيع الفحص الطبي على المسجون نادر الفوري وفي نفس الوقت طالب السيد بسام الشكعة الحاكم العسكري للضفة الغربية إطلاق سراح نادر الفوري بسبب سوء حالته الصحية .

في ٦ ديسمبر أرسلت منظمة العفو الدولية نداء عاجلاً من لندن حثت فيه شعوب العالم التضامن مع نادر الفوري ومطالبة السلطات الإسرائيلية بإرساله إلى المستشفى لتلقي العلاج .

وطالبت السيدة لانجر سلطات السجن السماح للدكتور ليو ابتنجر الأستاذ

بجامعة أوسلو الذي كان يزور جامعة حيفا ، طالبت أن يقوم بإجراء الفحص الطبي على السجين نادر الفوري ووضع تقرير عن حالته . لكن السلطات الإسرائيلية رفضت كل هذه المطالب والنداءات التي وصلتها من شخصيات عديدة .

في ذات الوقت ظلت حالة الفوري تزداد سوءًا . ومع انتهاء فترة الستة أشهر الخاصة بالاعتقال تم تمديد فترة اعتقاله ستة أشهر أخرى .

وفي إطار اللقاءات المهمة المصيرية التقى بسام الشكعة بالجنرال داني مات المسئول عن المناطق المحتلة وطالبه بالتدخل ووعده بذلك . لكن لم يفعل شيئًا .

في ٢١ ديسمبر زارت مسز لانجر سجن رام الله حيث أحضر لها نادر الفوري على كرسي متحرك .

كانت شفتاه ترتعشان . الوجه كان شاحبًا إلى حد الموت ، لم يستطع التعرف إلى من حوله .

أحست المحامية لانجر بمدى الخطورة على حالته الصحية المتدهورة وكتبت تقريرًا بذلك إلى المستشار القانوني للحاكم العسكري للضفة الغربية وهددت بتوجيه نداء إلى المحكمة العليا تطالب فيه بالإفراج عن المعتقل وذكرت أنها قد حاولت بشتى الوسائل دون جدوى .

وفي خطابها ذكرت المحامية لانجر عبارة غير عادية حيث قالت : إنه إذا كان حتمًا أن يتم إطلاق سراحه في ظل ظروف خاصة (بمعنى أن تلتزم أسرته بكتابة تعهد بعدم ارتباطه بأي أنشطة إرهابية) فإن عائلة الفوري مستعدة لمناقشة ذلك .

يقول كابلوك : إن المسجونين الفلسطينيين يرفضون اتخاذ مثل هذا الإجراء ولكن . في مثل هذه الحالة فإن الاعتبار الأول كان هو إنقاذ حياة نادر الفوري . إضافة إلى أن حالته لم تكن تسمح بقيامه بأي أنشطة أخرى .

في مواجهة هذا التهديد اتخذت السلطات العسكرية الإسرائيلية قرارًا بنقل الفوري إلى مستشفى داهتشا للأمراض العقلية في فبراير ١٩٨٠ .

ويضيف د. كابلوك : ليست قضية التعذيب التي تعرض لها الفوري هي الشيء الوحيد الذي واجهناه أثناء جولاتنا في الضفة الغربية حيث أنها تعد قضية خطيرة ومعقدة وينبغي معالجتها بشكل منفصل .

ويكتب كابلوك قائلاً :

أثناء تجوالنا في الضفة الغربية واجهنا حكايات تعذيب مرعبة . ولم يكن بإمكاننا أن نتعامل معها بالتكذيب الكامل كما تفعل وزارة العدل الإسرائيلية وكذا وزارة الداخلية .

في حالة نادر الفوري – يمضي كابلوك قائلاً : ليس التعذيب فحسب هو القضية الرئيسية .. فالمرء إذا ما ترك هذا الموضوع مفتوحًا وحتى لو قبلنا وجهة النظر الإسرائيلية التي تنكر التعذيب فإن هناك مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمعايير غير الإنسانية التي يلقاها المسجون الذي يفقد عقله ويتمم د. كابلوك مقاله : إن الصحافة العربية تذكر المزيد عن حالات التدهور في صحة المسجونين العرب في السجون الإسرائيلية بسبب الإضراب عن الطعام . الضرب . احتجاج عائلاتهم والمعاملة السيئة في برد الشتاء .. إلخ .

وفي ٣٠ مايو ١٩٨٠ يكتب د. كابلوك مقالاً عن النفحا في قلب الصحراء الذي تم تحويله إلى سجن رئيسي يضم المسجونين الذين يشتبه في أنهم قيادات سياسية . ويقول كابلوك في مقاله : يتمتع السجناء اليهود في إسرائيل بالطعام الجيد وكذا بوجود الصحف وجهاز راديو . هذه الحقوق غير متوفرة للسجناء الفلسطينيين الذين يحرمون أيضًا من ارتداء البيجاما أو استخدام ملابس داخلية جديدة .

وفي بعض السجون لا يتوفر من الدواء سوى قرص الإسبرين الذي يعطي لكل الأمراض . لا يوجد ورق تواليت ولا يوجد ملابس داخلية للمسجونين حتى لو قامت العائلات بإحضارها لمسجونيهم .

بعد القيام بزيارة سجن النفحا المحاط بأسوار عالية وأسلاك شائكة وتوجد حوله كلاب حراسة شرسة تنبح طوال الليل قام المحاميان وليد الفاهوم وليتشي تسمل بعقد مؤتمر صحفي لإعلان ما شاهدوه داخل السجن .

زنزانة السجن ثلاثة أمتار × ستة أمتار ذات سقف منخفض ونوافذ ضيقة . توضع بها عشرة حشايا (مراتب) على الأرض بكل زنزانة حيث ينام عليها المسجونين الذين يقضون ٢٣ ساعة من اليوم داخل الزنزانة .

(ليس لدى بوصتين أتمتع فيها بشيء من الخصوصية . هذا ما يقوله عبد العزيز علي شاهين الذي أمضى الاثنين عشر عامًا الأخيرة داخل سجون مختلفة بإسرائيل ويعترف نائب مدير سجن النفحا : الزحام هنا مروع الطعام ردئ . يتلقاه المسجنون ويأكلونه على الأرض . وكل أنواع الرياضة محرومون منها . ويخصص لهم نصف ساعة فقط للمشي في فناء ضيق . يعاني عدد من المرضى بأمراض القلب . لا يوجد طبيب داخل السجن . بينما المنطقة التي يوجد بها السجن معرضة للرياح والعواصف المحملة بالأتربة والرمال مما يؤذي عيون السجناء . وكثيرًا ما يتناولون الطعام الملوث بالأتربة .

خلال الليل يشتد الصقيع . وبالنهار الجو خانق وحار داخل الزنازين حيث التهوية سيئة بسبب إغلاق النوافذ كنوع من العقاب للسجناء .

طبقًا لما ذكره المحامون الذين يدافعون عن سجناء «أي متهمون في قضايا أمنية » فإن زيارة أهالي السجناء تعد كابوسًا .

مرة كل شهر تتم الزيارة في رحلة يقوم بها الأهل ويسمح لهم بمشاهدة ذويهم (المسجونين) عبر الأسلاك الحاجزة مما يجعل كل شيء يبدو ضبابيًا . قال واحد من السجناء المعتقلين في سجن النفحا منذ عام ١٩٦٧: ناضلنا من أجل تحسين أحوال السجن . أضربنا عن الطعام . تحملنا العقاب بأسلوب أقرب إلى الفداء . حرمونا من الزيارات . وتمسكنا بموقفنا حتى حصلنا على حقوقنا الأساسية . ولكن حاليًا حرمونا منها ثانية مما جعلنا نكافح مرة ثانية للحصول عليها .

يكتب آمنون كابلوك : إن المسجونين كانوا يطالبون بتوفير الأسرة لهم كي يناموا عليها بدلاً من النوم على مراتب توضع على أرضيات الزنازين وتمتلئ بالحشرات والزواحف .

يطاللبون أيضًا بإنهاء الزحام داخل الزنازين حيث تتسع الزنزانة الواحدة لأربعة أشخاص فقط ولكنهم يضعون بها عشرة . يطالبون بوجود حمامات ودورات مياه نظيفة وتسهيلات لممارسة الرياضة وإمدادهم بورق التواليت وأدوات الحلاقة والإمداد بالكتب والصحف ومرايا وملابس داخلية – يحضرها الأهل لهم – وحق سماع الراديو وشراء المستلزمات من كانتين السجن .

السجناء كانوا يعبرون عن إحساسهم بالمرارة من أحوال سجن النفحا . لكنهم يقولون : قد يسجنون أجسادنا لكنهم لا يستطيعون أن يهزموا أرواحنا . وفي ظل هذه الظروف «ليس لدينا ما نفقده» . عندما يقوم أقارب المسجونين – في سجن النفحا – بزيارتهم يمضون ساعات طويلة للوصول إلى السجن . ويفاجئون بأن وقت الزيارة قصير للغاية – مع أحبائهم – فيعودون مصدومين بسبب الظروف السيئة التي يعيش فيها السجناء .

أضرب ٢٦ سجينًا عن الطعام في سجن النفحا لمدة تسعة أيام مطالبين بتحسين

أحوالهم فتم نقلهم إلى سجن رام الله وعندما وصلوا أوقفوا في طابور وطبقًا لرواية خمسة منهم لمحاميتهم السيدة : ليتش تسمل التي سمح لها أن تراهم في حضور الحراس قالوا أنهم تعرضوا للضرب والصفع والركل . تم إحضارهم – وأقدامهم وأيديهم مقيدة بسلاسل حديدية . ولم يكن باستطاعتهم الكلام والتحدث بسبب حالتهم الصحية المتردية .

يقول يعقوب دوانا من نابلس أنه مسجون منذ ثلاثة عشر عامًا أنه جرى ركله بالقدمين في أعضائه التناسلية . ثم قال لمحاميه وهو يبكي : لا أبكي لأنني تعرضت للضرب . ولكن لإحساسي بالمهانة فقد قام أحد الحراس وقفز فوقي بعد أن طرحني أرضًا ثم وضع حذاءه في فمي .

مات اثنان من السجناء . وفي ٢٧ أغسطس ١٩٨٠ كتب يوسي هيمان في جريدة هاولام هازي (جريدة يطبعها وينشرها يوري أفنيري) عضو الكنيست : أن موت اثنين من العرب المضربين عن الطعام عقب محاولة إطعامهم بالقوة ما زال أمرًا غامضًا وقد كشفت التحاليل الطبية التي أجريت لهما أن سبب الوفاة هو وجود سائل في الرئتين . ولكن لم توضح سلطات السجن كيف حدث؟؟

مع ذلك فقد شاهد ما جرى لهذين السجينين أحد السجناء اليهود في قضية اختلاس بمستشفى سجن رام الله وقد شاهد إحضارهم للمستشفى كما كان شاهدًا على سوء المعاملة التي تعرضا لها بالسجن .

في الثامن من أغسطس أطلق سراح السجين اليهودي يوسف فرانكل ومن تلقاء نفسه ذهب إلى جريدة هالوم هازيه وقال أنه حين كان في سجن رام الله تم نقل ٢٦ سجينًا إليها من سجن نافحا . وذات يوم ذهب إلى المستشفى للعلاج فسمع صوت صراخ قادم من إحدى الحجرات . كان الباب مفتوحًا فذهب ليشاهد ما يجري

داخل الحجرة . وقف وراء الباب وظل يلاحظ ما يجري بالداخل .

في شهادته قال فرانكل أنه رأى ثلاثة من العرب الفلسطينيين مقيدي الأيدي والأرجل وحولهم ستة من الحراس الذين قاموا بوضع أنابيب داخل أفواهم . كان المسجونون يصرخون ولكنهم ظلوا يدفعون الأنابيب بداخلهم . قام بعض الحراس برش سائل داخل الفم مما جعلهم يتقيئون . ولاحظت أنهم يبصقون دمًا طوال الوقت . كان السجانون يعاملونهم كأنهم حيوانات ويرغمونهم على وضع الأنابيب داخل أفواهم . أضاف :

بدا لي ذلك شبيهًا بالقصص التي كانت تجرى داخل سجون النازية خطر لي أن أذهب وأضع هذا الذي يحدث ولكن خشيت من سطوة الحراس فقد كنت مسجونًا ولا أستطيع فعل شيء وخصوصًا أن موعد إطلاق سراحي كان يقترب . ولذا قررت أن أحكي ما شاهدته بمجرد خروجي من السجن .

أثناء وجودي بالسجن لاحظت أن السجناء العرب في قضايا أمنية يلقون معاملة سيئة . وأنا أثق أنه لو كان المضربون عن الطعام من السجناء اليهود لما كانوا يعاملون بهذه الطريقة . هدفي الوحيد هو أن أجعل الناس يعرفون ما جرى .

وكتب د. كابلوك في الثامن من أغسطس ١٩٨٠ أنه حين كتب مقاله – الموما إليه – عن سجن النفحا لم يكن يدرك مدى خطورة الموقف داخل السجن حينذاك . على سبيل المثال فإن حالة المهندس الزراعي الفلسطيني توفيق أبو زهيره الذي أطلق سراحه بعد قضاء فترة عقوبة ثمانية عشر شهرًا بالسجن – بتهم مختلفة أهمها أنه قام بإيواء أحد أعضاء منظمة إرهابية – وأثناء نقله إلى السجن – بعد المحاكمة – أدرك أبو زهيرة أن هذا السجن لكسر روح المسجونين وتحطيمها بشتى أساليب سوء المعاملة .

بعد أسبوع في ١٥ أغسطس ١٩٨٠ كتب إيزرا ريفليز في جريدة آل هامشيمار الإسرائيلية أن الذين قتلوا منا أعدادًا كبيرة ويقضون فترة العقوبة بسجن النفحا بالنقب ويعاقبون بسبب جرائمهم النازية ضد الدولة اليهودية لهم شكاوى متعددة ضد سلطات السجن بينها عدم مراعاة العدل والإنسانية التي ينبغي أن تتوفر للبشر .

ثم أشار إلى المذبحة التي حدثت على طريق تل أبيب الساحلي قائلاً : الضحايا اليهود لم يموتوا لشيء ارتكبوا ولكن فقط لأنهم يهود . وطالب بأن يتم معاقبة المسجونين بسجن النفحا بنفس الطريقة التي عوقب بها رئيس القتلة أدولف أيخمان .

يرد آمنون كابلوك على هذا الافتراء بمقال قوي نشر في عدد ٢٢ أغسطس من صحيفة آل هامشيمار : المعنى الوحيد الواقعي المستفاد من مقال ريفليز أن يكون هناك تصريح بقتل كل المسجونين بتهم أمنية . بدعوى أنهم جميعًا نازيون . ولكن إيزرا ريفلز ليس لديه الدراسة الكافية بهذا الموضوع .. فمن بين ثلاثة آلاف سجين ألقي بهم في السجون من خلال المحاكمات العسكرية بتهمة الإضراب بأمن الدولة فإن الغالبية منهم تم سجنهم لأنهم أعضاء في منظمات إرهابية والأقلية للقيام بأعمال عنف .

قامت المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان وكذا عائلات السجناء بمظاهرات أمام القنصلية البريطانية وكذا أمام منظمة الصليب الأحمر في القدس الشرقية . وخلال المظاهرة رفعت لافتات بها شعارات تطالب بإغلاق معسكر النفحا .

لمدة ساعتين ظل المتظاهرون يهتفون باللغة العربية والإنجليزية والعبرية من خلال مكبرات صوت مطالبين بتحسين الظروف داخل سجن النفحا للسجناء الفلسطينيين ورفعوا لافتات تطالب بمحاكمة المسئولين عن السجينين الفلسطينيين اللذين ماتا داخل السجن . وأن توضع نهاية لامتهان كرامة السجناء بما يدفعهم

للإضراب عن الطعام . وبذا يوضع حد للتعدي على المضربين عن الطعام داخل السجن .

وأثناء المظاهرة تم قراءة رسالة بعث بها بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس طالب فيها القوى الديمقراطية داخل إسرائيل وكذا الرأي العام العالمي بضرورة وضع حد للجرائم التي ترتكب في سجن النفحا .

كما دعا إلى إغلاق السجن والاستجابة لمطالب السجناء السياسيين الفلسطينيين . قال في رسالته : أن السجناء الفلسطينيين يعانون من سوء المعاملة والقمع والقسوة التي تمارسها السلطات ضدهم وضد رفاقهم من السجناء في الأرض المحتلة .

قامت الشرطة الإسرائيلية بتفرقة المتظاهرين الذين تجمعوا خارج مقر الصليب الأحمر وتم اعتقال البعض منهم .

في ٢٨ يوليو نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية أن الحالة الصحية لعدد من السجناء الفلسطينيين في مستشفى عساف هاروفيه تزداد تدهورًا بسبب معاناتهم من الأمراض الرئوية .

كان واحد من هؤلاء السجناء الثلاثة المضربين عن الطعام الذين نقلوا إلى المستشفى العام الماضي وحين لقي اثنان منهم حتفهما لم تندلع المظاهرات فحسب ولكن حدثت حالة من الاضطراب داخل القدس الشرقية . وبينما كان السجينان اللذان توفيا من خارج القدس إلا أن الثالث من أبنائها ولذا شاركت أسرته في المظاهرات . وظلت حالته الصحية تتدهور وحياته في خطر .

وجاء في تقرير كابلوك أن المحامية فاليسيا لانجر بعثت رسالة إلى وزير الداخلية الإسرائيلي تطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في موت السجينين . وقالت في رسالتها أنها مستعدة للإدلاء بشهادتها وتقسم أنها شاهدت آثار التعذيب على أجساد ثلاثة

من الفلسطينين السجناء .

وفي مؤتمر صحفي قال أنور نسيبة وزير الدفاع الأردني السابق والمحامي بالقدس الشرقية أن الشخص المضرب عن الطعام لا يموت إذا استمر الإضراب لمدة عشرة أيام بسبب أمراض الرئة ولكن الموت يحدث نتيجة إدخال أنابيب بها سائل ملحي بالفم .

وذكرت جريدة الهيرلد تريبيون الدولية أن نسيبة له ابن عم مسجون في سجن النفحا تم سجنه ثلاث مرات .

للرأي العام الغربي مفاهيم خاطئة عن طبيعة دوافع الفلسطينيين السجناء ـ داخل السجون الإسرائيلية ـ لدوافع أمنية فتطلق عليهم الميديا الغربية « الإرهابيين » بسبب تأثر الميديا الغربية بالدعاية الإسرائيلية لكن هناك نسبة قليلة جدًا تقتنع بأعمال العنف التي يقوم بها الفلسطينيون لأن اعترافاتهم بالقيام بها تمت نتيجة التعذيب الذي تعرضوا له . في الثامن من أغسطس ١٩٨٠ كتب جنرال الاحتياط ما تياهو بيليه مقالا في جريدة هاكارتس لم يسبق الكشف عنها في وسائل الإعلام الغربية كتب يقول : على سبيل المثال منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة تعرض حوالي ٢٠٠ ألف مواطن فلسطيني للسجن والاعتقال في السجون الإسرائيلية لأسباب أمنية . هذا الرقم يمثل ٢٠٪ من عدد السكان بالمناطق المحتلة . وإذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة عدد الأطفال وكبار السن من أهالي الضفة وغزة فإن هذه النسبة تعد مخيفة لأن هذا يعني أن نسبة عددية كبيرة من القادرين جسمانيًا تم وضعهم في السجن أو قيد الاعتقال لبعض الوقت . وقال بليد أن المتوسط الحالي للمعتقلين لا يقل عن ثلاثة آلاف معتقل .

لقد أدى ذلك إلى زحام رهيب داخل السجون وإلى معاناة إنسانية مروعة .

الكثير من السجناء لم يلقى بهم في السجن لارتكابهم جريمة محددة . ولكن لمجرد الاتهام بانتمائهم لمنظمات إرهابية .

يضيف جنرال بيلد : جريمة الانتماء لمنظمة إرهابية تحدث بشكل غير مقصود إذ كثيرًا ما يحدث أن بعض الشباب الذين يغادرون للدراسة في بلد عربي يسجلون أنفسهم لدى إحدى المنظمات الفلسطينيين .

وعندما يحدث ذلك فإنهم حين يعودون بعد انتهاء الدراسة أو في أجازاتهم يتم القبض عليهم ويقدمون للمحاكمة بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية .

ومن المعروف أن الشاب أو الفتاة الذي يعطى تصريحًا للدراسة بالخارج يدرج اسمه في سجل المنتمين لمنظمات فلسطينية إرهابية . هذا هو المعتاد في البلدان العربية .

ولهذا السبب ـ عن العودة ـ يمكن أن يمضي عدة سنوات داخل أحد السجون الإسرائيلية وهذا يترتب عليه معاناة لا حد لها لهؤلاء الشباب ولعائلاتهم . ويترتب على ذلك زيادة عدد المعتقلين لأسباب أمنية .

ولا يستفيد الأمن الإسرائيلي من ذلك وفي الواقع يتسبب في الإضرار بها يضيف جنرال بيلد : أن العضوية بهذه التنظيمات في الأراضي المحتلة ليست إلا أحد أشكال الاحتجاج السياسي ويمضي شارحًا وجهة نظره : إن هناك جوانب أخرى للمشكلة التي لا ينبغي أن نتردد في مواجهتها : الكثيرون من الذين كانوا أعضاء في تنظيمات سرية أثناء الانتداب البريطاني كانوا يرفضون المحاكمات العسكرية وكانوا يطلبون اعتبارهم أسرى حرب وليسوا مجرمين .

ثم يضيف : حتى هؤلاء الفلسطينيين الذين أدينوا في أعمال عنف لهم دوافعهم الوطنية وعندما ننظر إلى عائلاتهم التي تقوم بالتظاهر والإضراب عن الطعام للتضامن معهم لا يستطيع المرء سوى إنه يلاحظ أن أحوالهم الاجتماعية لا تختلف

عن الأحوال الاجتماعية لليهود الذين عملوا في تنظيمات سرية تحت الأرض على ارض إسرائيل .

بالطبع هناك فرق بين الحالتين يتمثل في أن الفلسطينيين يناضلون لاستعادة حقوقهم التي لا ينكرها أحد . بينما كان أعضاء المنظمات السرية الصهيونية يحاربون للاستيلاء على وطن شعب آخر . مع ذلك . رغم أن الفلسطينيين في جانبهم الحق والعدل . والصهاينة لم يكن هناك عدل أو شرعية فيما قاموا به فإن القضية الفلسطينية شوهت وتم تحريفها حتى أن إسرائيل تحاول أن تثبت للعالم أن الفلسطينيين ليس لهم الحق في نضالهم بل وليس لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم ضد أي عدوان .

يضيف جنرال بيليد: الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين في ذروته الآن . وكذا الصراع للبحث عن حل . لن يوجد هذا الحل من خلال جدران السجون .

ولكن الأغلب من خلال الأمم المتحدة . وحينذاك ينتهي الصراع .

ولن يمنعهم أي شيء إن يروا رجالهم كأبطال . رغم إننا فعلنا كل شيء ممكن حتى يراهم العالم على أنهم مجرمين .

◆◆◆